

## التبصرة في أصول الفقه

مسألة 3 .

لا يجوز أن يتكافأ دليلان في الحادثة بل لا بد أن يكون لأحدهما مزية على الآخر وترجيح .  
وقال أبو علي وأبو هاشم يجوز أن يتكافأ دليلان في الحادثة فيتخير المجتهد عند ذلك  
فيعمل بما شاء .

لنا أن المسألة مبنية على أن الحق في قول المجتهدين في واحد وما عداه باطل وقد دللنا  
على ذلك وإذا ثبت هذا لم يجر أن تتكافأ فيه الأدلة كالعقليات .  
واحتج المخالف بأن الحادثة قد تأخذ شبيها من أصلين فيكون شبيها بكل واحد منهما كشبيها  
بالآخر من غير أن يكون لأحد الشبهين مزية فدل على جواز ذلك .  
قلنا لا نسلم بل لا بد من ضرب من الترجيح يقترن بأحدهما ودليل يدل على تقديم أحدهما  
على الآخر فلا يصح ما ادعوه